

# دور المساعدة القانونية الحيوي للنازحين العراقيين

أوليفر بويشر

أمر حيوي بالنسبة للاجئين والنازحين داخليا. إنها تسمح لهم باستعادة أساسيات الحياة جيدة التنظيم، سواء في انتظار العودة أو محاولة الاندماج في المجتمعات المضيفة.

يأتي أغلب العراقيين الفارين إلى المحافظات الجنوبية من بغداد والمناطق المحيطة بها. وكان عمل أوكدن في المحافظات الثلاث، ويمثل النازحون داخليا (حديثا وقديما) ٦١٪ من السكان، بينما يمثل اللاجئون العائدون ١٦٪ والمجتمعات المضيفة ٢٣٪. ويواجه النازحون حديثا صراعا مستمرا لتلبية الاحتياجات اليومية، ويمثلون حوالي

اضطرت منظمة أوكدن الدولية البريطانية اللاحكومية نظرا للتدهور المأساوي في الأوضاع بالعراق خلال السنوات الأربعة الأخيرة إلى إعادة تصميم مساعدتها القانونية وأنشطتها الوقائية من أجل استهداف النازحين العراقيين الفارين من العنف الطائفي منذ فبراير ٢٠٠٦.

العراق في ديسمبر ٢٠٠٣. وفي البداية تم تقديم الدعم للاجئين العائدين من إيران، ثم كان على المكتب تدريجيا أن يلبي احتياجات الأعداد الهائلة من النازحين داخليا الذين يصلون إلى المحافظة. وينطبق ذلك بالمثل على مركزي أوكدن الآخرين للمساعدة القانونية والمعلومات في مدينتي كربلاء والكوت. والمساعدة القانونية في العراق

لقد بدأنا العمل في العراق في مايو ٢٠٠٣ بهدف الاستجابة للاحتياجات الناتجة عن الحرب التي تقودها الولايات المتحدة والنظام السابق، ومن ثم المساهمة في إعادة الإعمار. وقد أنشأت أوكدن مساعدة مفوضية شؤون اللاجئين بالأمم المتحدة أول مراكزها للمساعدة القانونية في مدينة العمارة محافظة ميسان في جنوب

إننا على صلة وثيقة بالوزارة العراقية للمهاجرين والمهجرين والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويتبع مستشارونا القانونيون معايير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عندما تتولى القضايا:

■ يجب أن يكون المستفيد شخص تعنى به المفوضية و/أو يكون من المحتاجين.

■ يجب أن تكون القضية القانونية تتضمن انتهاكا خطيرا للحقوق الأساسية.

■ يجب أن يكون هناك دليلا واضحا على انتهاك حقوق المستفيد.

■ يجب أن يبدو من المرجح توصل المحكمة أو الهيئة الإدارية إلى قرار إيجابي للمستفيد أو قرار يمكن أن يعزز تفسيراً قانونياً يخص حل قضايا مماثلة. يجب أن تظل تكاليف المحكمة أو التكاليف الإدارية في أدنى حدودها.

إن تحسين الاعتماد على الذات للاجئين والنازحين داخلها العراقيين في جنوب العراق كان من ركائز برنامج أوكندن منذ عام ٢٠٠٣ وسوف نواصل عملنا في المساعدة القانونية وحقوق الإنسان والتنمية وتوليد الدخل.

أوليفر بويسر (cr@ockenden-iraq.org) المدير الدولي لأوكندن في دولة العراق.

غذائية شهرية بأسعار مدعومة. وهذا النظام للتوزيع العام عليه ضغط شديد في مناطق كثيرة وغير كاف. وقد شهد الكثير من العراقيين تخفيض حصصهم الغذائية. ويساعد المحامون في مراكز المساعدة القانونية الوافدين الجدد في إنجاز إجراءات التسجيل والحصول على بدائل لبطاقات هوياتهم المفقودة من أجل الحصول على مستحقاتهم.

ويمثل المستشارون القانونيون السبعة عشر الذين تدعمهم أوكندن النازحين العراقيين في المحكمة: وتتضمن معظم الحالات مشاكل الزواج و الميراث ومنازعات الملكية وإعادة إصدار الوثائق. وقد عالجوا أكثر من ٢١ ألف

طلب مساعدة منذ عام ٢٠٠٣. وقد ساعدنا نازحين داخلين ولاجئين سابقين لتحقيق نتائج ناجحة في ٩٩٪ من الحالات. وتبذل الجهود لضمان أنه، كلما أمكن، يكون نصف أعضاء فرق المساعدة القانونية من الإناث. وتعمل المراكز ضمن شراكة وثيقة مع الجماعات النسائية المحلية وجماعات حقوق الإنسان. وتقوم أوكندن أيضا بتنفيذ حملة للتوعية بحقوق الإنسان لتعزيز التسامح وقبول الآخر. وقد أقمنا ورش عمل ناقش فيها أعداد كبيرة من الناس موضوعات ثقافية حساسة مثل الجنس والقضايا الجنسانية وحقوق الأطفال.

لقد عملنا مع شركاء للتغلب على الصعوبات بنجاح. وقد ثبت أحيانا عدم كفاءة أو قدرة بعض الهيئات الحكومية المحلية وكانت اتصالات المحامين أحيانا تري أن LAICs منافسين محتملين لها. والمحاكم لديها أكداً ضمنية من القضايا أمامها وهذا يولد الإحباط.



نصف الذين يسعون للمشورة القانونية أو التمثيل في المحكمة أو أمام الهيئات الإدارية.

إنه من الضروري حياة الوثائق القانونية، خاصة شهادات الميلاد والزواج. فبدون بطاقة الهوية لا يمكن للأسرة تسجيل أطفالها في المدارس أو الحصول على الخدمات الصحية. كما أن استرداد الأراضي المصادرة من قبل النظام السابق تتطلب شهادة الملكية التي يصعب الحصول عليها غالباً. و بالنسبة لكثير من النازحين العراقيين، فإن استعادة الوثائق التي قد تكون صودرت بواسطة نظام صدام أو دمرت أو ضاعت في فوضى العنف والنزوح تمثل تحدياً رئيسياً. ويواجه معظم النازحين داخلها صعوبات في الحصول على البطاقات التموينية أو تحويل بطاقاتهم التموينية الصادرة لهم في مواطنهم الأصلية. وبدونها لا يستطيعون الوصول إلى نظام التوزيع العام - وهو النظام الذي وضعته الحكومة العراقية عام ١٩٩٠ لتوفير حصص

محامية مسؤولة عن التوعية تجمّع معلومات حول عائلة نزلت مؤخراً في قرية العوج في محافظة كربلاء

## المنظمة الدولية للهجرة - بناء قدرات العراقيين ومساعدة النازحين داخلها

دانا غرابر لاديك

باللاجئين، والنازحين داخلها والحلول المستدامة، التي تنسق لها مفوضية الأمم المتحدة للاجئين ونائب منسق المنظمة الدولية للهجرة - والتي تتناول القضايا والاحتياجات المتعددة، بما فيها الأغذية والرعاية الصحية والمياه والمرافق الصحية والتوثيق والأموال والنوايا المستقبلية للنازحين داخلها. وينسق مراقبو المنظمة الدولية للهجرة مع وزارة الهجرة والمهجرين، والهيئات الحكومية المحلية، والمنظمات الاحكومية، والزعماء القبليين والطائفيين، وأفراد عائلات النازحين داخلها لتحديد أعداد النازحين وجمع المعلومات عنهم.

**تعمل المنظمة الدولية للهجرة على تقييم النازحين داخلها في العراق منذ عام ٢٠٠٣. والمنظمة الدولية للهجرة عضوة في فريق الأمم المتحدة القطري في العراق وتعمل عن كُتب مع نظام مجموعات الأمم المتحدة والسلطات العراقية.**

الهائلة للنازحين العراقيين. ويأتي تقييم المنظمة الدولية للهجرة للنازحين داخلها كتتمة لأعمال التسجيل التي أجرتها وزارة الهجرة والمهجرين. والأتمات المستخدمة - كما صادقت عليها المجموعة إف، والمجموعة المعنية

كما يوضح مقال وزير الهجرة والمهجرين العراقي في الصفحة ١٦ فإن وزارة الهجرة والمهجرين العراقية تلعب الدور الرئيسي في تحمل عواقب التهجير الجماعي، كما تتحمل وفي نهاية المطاف تسهيل العودة المحتملة للأعداد